العدد (1956) السنة الثامنة - السبت (6) تشرين الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

# إلهام رباني !!

إحسان شمران الياسري

كان الراحل (أبو كاطع) يلتقط المعلومة والشكوى والشائعة والمواقف المُشرّفة، او المُخزية، فيوظفها في حكاية يُهدمُ فيها رُكناً من أركان الزيف او الدجل او الادّعاء، وكان مقاله المشهور (إلهام رباني) من أكثر المواقف مواجهة لادعاءات مؤسسات الدولة، لتبرير فشلها.

ومع ان الراحل كان منفعلا بسبب التعرّض لكفاءة السيارات (السوفيتية) التي أحبها العراقيون لعدم وجود بديل لها، فان مقالته تلك تصلح للتصدي لأي عذر تسوقه مؤسسات الدولة لتبرير تراكم فشلها.. وأنصح ان تتذكروها كلما التقى التلفزيون بمسؤول عراقي، خصوصاً إذا كانت مؤسسته خدمية.. وشوفوا اللوز والزبد.

ولنقرأ النص بدون تعديل:

كان خلف الدواح يشاهد التلفزيون في كَهوة الميثاق- بمدينة الثورة- ويصغي الى إجابات السيد مدير مؤسسة النقل، الذي راح يعدد أسباب الأزمة- أزمة النقل والمواصلات- فكان من أهمها (في نظره) (تواجد!) سيارات الفولكَا والمسكوفيج في العراق، لانها (تحمى) بالصيف و(توكَف) ولابد ان السير يتعرقل وتنقطع المواصلات.. وعندما (تحمى) لابد انها توكَف وعندما توكَف يتعطل وصول الركاب وتتعرقل الأمور واذا تعرقلت (الأمور)..

وهنا يلتفت خلف الدواح الى الجالسين ويقول:

– ذيج السنة ساچت العباس (سركال الجرية) حط عينه على ابنه الزغير (احميدي)، وصار عنده اعتقاد بأن (احميدي) لكَطه.. يفتهم ازود من اخوته الكبار.. وكَام يجيبه وياه للدواوين.. معلومكم چانت الأصول بالريف، ما تسمح للطفل بكَعدة الديوان، لكن ياهو اله خلكَ ويتبالش ويه ساچت العباس بحچي زايد وناكَص؟!

يوم من الأيام جابوا (غده) لساچت، والغموس دهن ودبس.. واحد من جماعتنا مقهور من الولد، راد يبهذله بالديوان، وچان ينشده:

– يكَولون عنك يا (احميدي) تفتهم حيل.. ارد اسعلك سوعال: منين يطلعون الدبس؟

جاوبه احميدي:

– أم.. م..!! حتى هاي ما تعرفها؟!

يطلعون الدبس من (مزاليج) البصل!!

وچان يكَوم ساچت العباس على حيله ويكَول:

– هاي خطوة.. خطوتين لبو فاضل.. ان چان امعلمه.. يو كايل له على هالجواب..

ولكم هذا (إلهام رباني)!!

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# من أجل دماء وأرواح الضحايا.. كيف نواجه الإرهاب؟

**في ضوء ما حدث يوم الثلاثاء ١١/٢ من عمليات إرهابية استهدفت مناطق متفرقة من بغداد بعد يومين من الجريمة المروعة في كنيسة النجاة، هنالك أكثر من سؤال ملح يفرض نفسه على كل مواطن مسؤول أم لا يقف في مقدمتها هذا السؤال الصعب كيف ينبغي علينا ان نواجه مثل هكذا عمليات إرهابية وكيف نتصرف إزاءها؟ لتتبعه أسئلة أخرى في مقدمتها، ما هي أوجه الخلل التي تتيح لمثل هذه المجاميع الإرهابية الضالة تنفيذ مخططاتها الإجرامية؟ هل ضعف الخطط أم سوء تدبير أم نقص إعداد؟ وهل من الصحيح التشكيك بفاعلية الأجهزة الأمنية بالصورة والقدر الذي يهز ويضعف صورتها؟ ولماذا اختار المجرمون هذا التوقيت بالذات؟**

طارق الجبوري

وقبل الإجابة لابد من الإشارة ابتداءً الى حقيقة مهمة هي انه مثلما لا ينبغي وليس من الصحيح التقليل من حجم وقوة ما نواجهه من تحدي قوى ظلامية متمرسة وبإمكاناتها التي تجعلها قادرة على تحقيق مثل هكذا خروق أمنية بين فترة وأخرى، فإنه لا يجوز تهويل وتضخيم ما تقوم به تلك القوى من عمليات إرهابية تستهدف بها الأبرياء وفي أماكن من الطبيعي ان تكون رخوة وضعيفة امنياً، كدور العبادة ومآتم العزاء والمقاهي وغيرها.

ومن المناسب الإشارة الى اننا لا ندعي اننا خبراء امنيون او اننا نمتلك معلومات تفصيلية تجعل تحليلنا او تصوراتنا دقيقة، لكننا ومن باب المسؤولية كمواطنين نجتهد في ضوء ما يترشح من نتائج نستقيها مما ينشر ويعلن ومحاولة ربط ذلك بمسلسل الجرائم الإرهابية وخلفية القائمين بها وأهدافهم، علنا نتوصل من خلالها الى استنتاج نافع فان (أصبنا فلنا حسنتان وان أخطأنا فلنا حسنة).

وبشكل عام ومهما تعددت اجتهادات المحللين السياسيين والخبراء الأمنيين بشأن ما نتعرض له من عمليات إجرامية، سواء من يرى انها تبغي إشعال نار طائفية تأكل الأخضر واليابس، او لمحاولة إثبات الوجود المتحقق أصلاً شئنا أم أبينا، بعد ان تلقت ضربات موجعة في أكثر من موقع وإلقاء القبض على عدد غير قليل من قياداتها او قتلهم، او الرأي الذي يقول ان المجاميع الإرهابية تحاول إبقاء الأوضاع متوترة ومحاولة الإجهاز على ما تحقق من نجاحات نسبية في الجانب الأمني، فإن كل هذه الأهداف والمرامي تلتقي عند هدف واحد هو إبقاء العراق ضعيفاً غير معافى والحيلولة دون استعادة مكانته العربية والإقليمية والدولية.

ان الإجابة على ما تقدم من أسئلة طرحناها في بداية الموضوع متداخلة لا ينفصل احدها عن الآخر، لذا فان أول ما نحتاجه لمواجهة مثل هكذا ظروف ينبغي، رغم حجمها وسعتها، الى تقييم معمق للخطط الأمنية الموضوعة التي نسمع عنها بين الحين والآخر، تقييم يتجنب ردة الفعل الآنية وينطلق من دراسة علمية للثغرات التي يبدو أنها لم يتم تشخيصها بالشكل الصحيح او شخصت ولم يجر العمل وفقها، عندها ربما نتحكم ونمسك اول الخيوط التي قد توصلنا الى مكمن الخلل . ولابد من الإقرار بأن مجرى الأحداث واستمرارها يؤشر بقاء حاضنات لعصابات الإرهاب بمختلف مسمياتها، تسهل لهم تنفيذ جرائمهم، دون ان نغفل ما سببته هشاشة الوضع السياسي وصراعات الكتل وعدم الثقة في تعامل بعضها مع الآخر من انعكاسات سلبية ومنها: زعزعة ثقة المواطن بها، والاهم من كل ذلك محاولة البعض نشر ثقافة التشكيك بما جرى ويجري في العراق منذ ٢٠٠٣ حتى الآن في نفوس المواطنين، مع ما رافق ذلك من فساد وسوء خدمات وفقر وبطالة وعدم وجود خطط اقتصادية تؤسس لإصلاح الواقع المتردي، وضعف التوعية بين المواطنين وضعف نسبي في عمليات التحصين وغيرها، المهم ان تداخلاً في ضعف الواقع السياسي المأزوم مع الاقتصادي والمجتمعي شكلت أرضية أتاحت للإرهابيين استمرار تنفيذ مخططاتهم الإرهابية بحق أبناء شعبنا.

غير انه ومع تلك الصورة التي تبدو سوداوية عند البعض نعتقد ان ليس هنالك من منصف للحقيقة او يدعي القرب منها من يستطيع ان ينكر دور الأجهزة الأمنية في الجيش والشرطة للإمساك بزمام المبادرة والتصدي لفلول الإرهاب التي اتخذت من العراق ساحة لتنفيذ مآربها الخبيثة.. ويتجاوز كما يقول أهلنا (حظه وبخته) فيتجاهل ما حصل من تطور ملموس في هذا المجال الحيوي والحساس.. نعم حصلت وتحصل خروق بعضها كبير وخطير، غير ان هذا يجب ان لا يدفعنا لإغفال حقيقة الظروف التي مر ويمر بها العراق من ٢٠٠٣حتى الآن ومنها: ان ما حصل من تغيير تزامن مع امتداد غير طبيعي لتنظيمات القاعدة في كل دول العالم، لذا فان هذا التنظيم الإرهابي تبنى ستراتيجية جديدة مبنية على محاولة استثمار ما حصل من تداعيات في العراق لمد اذرعه في مدننا، بحجج وشعارات (المقاومة) التي خلقت الكثير من الضبابية عند البعض الذي تعاطف معهم في البداية دون ان يدرك خطورة هذا المسلك عليه وعلى الوطن بشكل عام، وهكذا انساق البعض خلف شعارات (مقاومة) الاحتلال التي سرعان ما اتضح زيف مدعيها، خصوصاً زمر القاعدة والمليشيات المسلحة الأخرى، التي استهدفت بعملياتها الأبرياء من أبناء وطننا في مساطر العمال البسطاء والأسواق ودوائر ومؤسسات الدولة.

من هنا كانت عملية القضاء على مثل هذه الفلول المجرمة تتطلب أكثر من منحى، أهمها الفرز الدقيق للعناصر المجرمة وعزلها عما توهمت من انها قد بنته من سياج واه وهدم بقاياه، مع توعية منظمة تفضح أهدافها الإجرامية، والضرب بقوة لعناصرها والتصدي لمخططاتها.. لا ندعي ان أجهزتنا الأمنية نجحت بشكل كامل، ولكن الموضوعية تقتضي ونحن نلقي اللوم عليها، ألا نغزل ما يحصل في العراق عن مجمل ما يواجهه العالم من تحديات مع القاعدة، فقد تعرضت دول أكثر منا قدرة وإمكانية في كل شيء الى هجمات واسعة من القاعدة.

لا نريد هنا ان نبرر لأجهزتنا الأمنية او نبرئ القائمين عليها من مسؤولية ما حدث ويحدث من جرائم منظمة ومقصودة المرامي والأغراض ومنها ما حصل في كنيسة النجاة وتبعها من جرائم، لكن من المهم ان ندرك ان الجانب الأمني مسؤولية جماعية تتحمل الأجهزة الأمنية المتخصصة فيه المسؤولية الفنية المهنية، غير ان مواجهة صحيحة تحتاج الى جهد جماعي تشترك فيه منظمات المجتمع المدني ورجال الدين والمؤسسات التربوية والتعليمية ووسائل الإعلام والعائلة، صحيح ان بعضاً من هذا الجهد أعطى ثماره من خلال التحسن النسبي الذي طرأ على الوضع الأمني، غير ان ما ينبغي لأجهزتنا الأمنية ان تنتبه إليه هو ضرورة تطوير عملياتها من خلال رصد واقعي ودقيق لتوجهات وأفكار هذه الزمر الظلامية، كما عليها ان تنشط أكثر في مجال الجهد الاستباقي الذي ما زال دون مستوى ما تتحمله من مهام.. وما نتمناه ألا تكون ردة فعل أجهزتنا الأمنية انفعالية غير مدروسة، لان القاعدة وسواها من عصابات الجريمة تسعى في واحدة من مراميها الى زعزعة ثقة الناس بها.

من المهم نقد عمل الأجهزة الأمنية وتنبيهها على مواقع الخلل، لكن في حدود الإنصاف وبعيداً عن التضخيم والتهويل الذي لا ينفع غير أعداء العراق.

# الارتقاء بالتعليم الجامعي

إيمان محسن جاسم

**كيف ننظر للتعليم العالي في بلادنا العربية؟ ولماذا تأخرنا كثيرا عن العالم؟ وكيفية الارتقاء بالتعليم الجامعي نحو الأفضل؟ بغية الإجابة على هذه الأسئلة علينا أن ندرك جيدا بأن التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة يشهد في كثير من بلدان العالم وخاصة الغربية منها خلال العقدين الأخيرين حركة إصلاح جذرية تتمثل في إدخال مفاهيم جديدة مثل مفهوم التقويم المتعدد أو التقويم البديل ومفهوم معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي لتحقيق التميز لدى الخريج الجامعي الذي يسمح له بمواجهة التحديات التي يفرضها القرن الواحد والعشرون.**

وقد جاءت هذه الإصلاحات نتيجة لتغير مفهوم التعلم من المفهوم التقليدي السلوكي الذي يتخذ فيه المتعلم موقفا سلبيا من العملية التعليمية إلى المفهوم البنائي المعرفي الحديث الذي يتخذ فيه المتعلم موقفا ايجابيا وديناميكيا في العملية التعليمية وربطها بالواقع المعيش بما يفرزه من أحداث ورؤى وابتكارات جديدة ومتواصلة، وقد استدعى هذا الإصلاح إعادة النظر في عملية التقويم التقليدية التي تكتفي باختبارات الورقة والقلم واختبارات الصح والخطأ التي لا تقيس إلا المعارف والمستويات الدنيا من التفكير. لتشمل كل مرافق المؤسسة التعليمية كتقويم تعلم الطالب، وتقويم الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس، والمنهاج، والمواد التعليمية، والمناخ التعليمي، والنشاطات الطلابية، والخدمات الطلابية، والمرافق والتجهيزات، والمختبرات، والمكتبة، والتنظيم داخل المؤسسة والإدارة وغيرها ، فضلا عن ربط التقويم بالواقع وبمدى قدرة الطالب واستعداده على أداء مهام فعلية في الحياة المهنية. وأصبح التقويم بهذا المفهوم عملية يتم من خلالها العمل على التحسين والتطوير المستمر لمؤسسات وبرامج التعليم العالي وربطها بالواقع و ذلك من خلال عمليتي التقييم الذاتي والتقييم الخارجي للمؤسسة وبرامجها التعليمية، وإذا كانت الدول المتقدمة تشتكي من مستوى جامعاتها وتسعى إلى تطويرها فان الجامعات العربية هي في أسوأ حال، وأحوج إلى التغيير. ففي الترتيب العالمي للجامعات عجزت الجامعات العربية عن أن تكون ضمن الخمسمائة الأولى.

وقد أدى هذا الوضع بالسياسيين والأكاديميين على حد سواء إلى رفع الراية معلنين مستوى الخطر الذي بلغه مستوى التعليم في البلاد العربية من خلال تدني مستوى التدريسيين وعدم مواكبتهم التطورات العالمية في مجالات اختصاصاتهم.

وهذه مؤشرات على أن الجهود التي تبذل إلى حد الآن في إصلاح التعليم العالي في البلاد العربية هي جهود دون المستوى المطلوب، وذلك لكونها تطبق دون وجود نظرة شاملة للتطوير، فضلاً عن أن المقررات والمناهج يغلب عليها الجانب النظري ، إضافة إلى قصور النظام التعليمي عن الاهتمام بالطالب من حيث ميوله ومواهبه وقدراته، وعدم فاعلية وسائل تقويم الطلبة، يضاف إلى ذلك عدم الجدية من قبل الحكومات العربية في عملية إصلاح التعليم العالي بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل بالدرجة الأولى.

ومن هنا فإن هناك ضرورة لتبني سياسة علمية جريئة وشُجاعة لإحداث تغييرات جذرية في سياسة التعليم الجامعي لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين هذا القرن الذي يفترض أن تتغير فيه المناهج سنويا بما يتلاءم والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الجغرافية منها، وهنالك عدد من التحولات اللازمة في قطاع التعليم منها: ضرورة تحول التعليم من الجمود إلى المرونة، ومن التجانس إلى التنوع، ومن ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن ثقافة الاجترار إلى ثقافة الابتكار، ومن ثقافة التسليم إلى ثقافة التقويم، ومن السلوك الاستجابي إلى السلوك الإيجابي، ومن القفز إلى النواتج إلى المرور بالعمليات ومن الاعتماد على الآخر إلى الاعتماد على الذات ومن التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة، نظراً إلى أن عملية التقويم بصورة عامة وتقويم الطلاب بصورة خاصة تعد من العناصر الأساسية في الجودة الشاملة للنظام التعليمي عامة والتعليم العالي خاصة. فإن الإصلاحات التي تجري في العقود الأخيرة حول الجودة والاعتماد في التعليم العالي تركز على تقويم النواتج التعليمية.

لذلك شهدت وما زالت تشهد عملية التقويم تطورات مهمة نجم عنها تغييرات جذرية في مفهوم وأساليب وأغراض ووظائف وخصائص التقويم أدت إلى ظهور ما يصطلح عليه الآن بالتقويم البديل أو التقويم المتعدد أو تقويم الأداء.

وضروري جدا أن نجد هذا في جامعاتنا العراقية التي ما زالت تفتقد الأطر والآليات الحديثة المواكبة للتطور خاصة، وكما أشرنا فإن أفضل خمسمائة جامعة في العالم ليس بينها جامعة عربية واحدة، رغم إن بعض الجامعات العربية تمتلك قسما من الآليات الحديثة، لكنها تفتقد الحداثة في مناهجها من جهة ومن جهة ثانية افتقارها للكوادر التدريسية التي من شأنها أن ترقى بها للأفضل خاصة إن اغلب الكوادر الناجحة أكاديميا اختارت الهجرة والعمل في جامعات أوروبا وأمريكا التي منحتها مكانتها الحقيقية والصحيحة بعيدا عن الأطر البروقراطية السائدة في الجامعات العربية ومنها جامعاتنا العراقية.

لهذا نجد بأن أعداداً كبيرة جدا من طلبة البعثات العراقية سيشعرون بالتفاوت الكبير بين جامعاتنا والجامعات العربية والعالمية التي سيدرسون فيها، وما نتمناه أن ينقل هؤلاء خبراتهم التي سيكتسبونها لجامعاتنا في المدى القريب من أجل تطوير الجامعة العراقية بما يجعلها تحقق قفزات كبيرة جدا في المستقبل.

# مأزق في كوريا الجنوبية بسبب "رؤوس الأخطبوط"

د. عبد الله المدني

تختلف الدول الآسيوية وتتباين كثيرا في أنواع الأطباق التي تحتويها مطابخها، فبعض هذه الأطباق نالت شهرة عالمية وذاع صيتها في أرجاء المعمورة، كالأطباق اللذيذة في المطابخ الهندية والصينية والتايلاندية والماليزية واليابانية.

ومن ضمن هذه الأطباق ما صار محل نزاع بين أصحابها الأصليين والمستعمرين السابقين كما هو الحال مع أطباق "البرياني" و"السمبوسة" و"الكاري" التي صارت ترد في قوائم المطبخ الإنجليزي، فيما هي هندية الأصل والجذور. في المقابل هناك أطباق آسيوية تشمئز منها النفس بفعل مكوناتها الغريبة التي تتراوح ما بين أمخخة القرود، والإخطبوط الحي غير المطهي كما في المطبخ الياباني، ولحوم الكلاب كما في المطبخ الكوري، ولحوم القطط كما في مطبخ جنوب الصين، وبيض البط المحتوي على جنين غير مكتمل النمو، لكن بريش وأظفار كما في طبق "بالوط" الفلبيني، والسحالي والثعابين وفئران الحقول وصراصيرها، وديدان الخشب، والعقارب، كما في المطبخين التايلاندي والفيتنامي اللذين يقدمان كل هذه الأصناف من بعد شوائها ورشها بالملح والفلفل والليمون الحامض.

ففي فيتنام مثلا، تستخدم فئران الحقول، ولاسيما تلك المصطادة من منطقة دلتا نهر "الميكونغ"، في التصدير إلى الخارج مجمدة بواسطة نحو خمسين شركة متخصصة يعمل بها ما لا يقل عن ألفي رجل. كما تستخدم في إعداد "مرقة الفئران" المكونة من الطماطم والبصل والبهارات، والتي تؤكل مع الخبز أو بدونه، بل وتستخدم أيضا في إعداد الوجبات الشعبية الخاصة بحفلات الزفاف، إلى الدرجة التي اتضح معها أن منطقة مثل "باك ليو" تستهلك يوميا أكثر من مئة طن من هذه الفئران.

أما في المطبخ الكمبودي – وإلى حد ما في المطبخ الفلبيني – فإن أطباق الثعابين لها أهمية كبيرة. لكن هذه الأهمية تسببت في تناقص أعداد الثعابين بصورة حادة، الأمر الذي سمح بتكاثر الفئران التي تعد الغذاء الأساسي للثعابين، وهو ما دفع رئيس الوزراء الكمبودي "هون سين" إلى إصدار قرار بحظر أكل لحوم الثعابين والقطط أو تصديرها إلى الخارج كحل لمعضلة تكاثر الفئران. علماً بأن التايلانديين يشاركون الكمبوديين والفلبينيين اهتمامهم بالثعابين، لكنهم يحرصون تحديدا على شق بطونها بمشرط من أجل استخراج الدماء التي يتناولونها في فنجان ويتبعونها بملعقة من العسل، وذلك اعتقاداً منهم بأن دم الثعبان جالب للقوة والصحة وطول العمر.

على أن كل ما سبق ذكره قد لا يثير الاشمئزاز والشعور بالاستفراغ بقدر ما يثيره طبق الحساء اللزج المصنوع من رأس وأجنحة الخفاش (الوطواط)، والمشهور عند الكوريين. هذا الطبق الذي يماثل في لزوجته وصمغيته إلى حد ما طبق حساء أنف الوعل المعروف في ألاسكا.

والحقيقة أن الكثيرين في العالم لئن عرفوا وتذوقوا بعض الأطباق الكورية اللذيذة مثل طبقي "بلكوكي" و"كلبي" اللذين تدخل في إعدادهما شرائح لحم البقر المنقعة طويلاً في صلصة الصويا وكمية كبيرة من الثوم والزنجبيل، قبل شيّها أو طبخها في مقلاة، إضافة إلى طبق "الكيمشي" (من أنواع المخللات ويصنع عادة من الكرنب الصيني أو الفجل أو الفلفل الأحمر أو الأطعمة البحرية) الذي تعادل شهرته في كوريا شهرة "السوشي" في اليابان، فإنهم لم يسمعوا من قبل بطبق حساء الوطواط.

وبالمثل، ربما لم يسمع الكثيرون عن لهفة الكوريين الكبيرة على أكل رؤوس الإخطبوط تحديدا، (خصوصا بعدما أعتبرها مؤسس كوريا الشمالية الرفيق "كيم إيل سونغ" غذاء قوميا، يساعد الطبقة العاملة على أداء الأعمال الشاقة، وينعشهم صيفا) وبالتالي استهلاكهم كميات كبيرة منها يوميا، لاعتقادهم بأنها تنشط الرغبة الجنسية ، لولا ما حدث مؤخرا في سيئول حينما دخلت السلطات البلدية من جهة في نزاع مع أصحاب المطاعم المتخصصة في تقديم رؤوس الإخطبوط، ونواب البرلمان، وقطاع الصيد البحري من جهة أخرى على خلفية محاولة الطرف الأول تحديد عدد رؤوس الإخطبوط التي يمكن للفرد الكوري تناولها في اليوم الواحد دون أن تتسبب له في مشاكل صحية. حيث اتضح أن رؤوس هذا الحيوان تحتوي على كميات كبيرة من مادة "الكادميوم" الخطيرة. والأخيرة مادة مسرطنة تسمم الكبد والكلى، الأمر الذي دفع بمجلس مدينة سيئول والسلطات الصحية إلى القيام بحملة تستهدف إقناع الكوريين بعدم تناول أكثر من رأسين في اليوم، وهو ما أغضب الناس والصيادين ومعهم النواب الممثلين للدوائر الانتخابية الساحلية، بل جعلهم يصعدون القضية ويهددون بمقاضاة الحكومة، خصوصا أن التحذير الحكومي أدى إلى انخفاض أسعار الإخطبوط إلى النصف، وتسبب بالتالي في تدهور دخول الكثير من الصيادين.

والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الثانية التي تصطدم فيها حكومة سيئول مع مواطنيها من أصحاب المطاعم. فحينما استضافت كوريا الجنوبية – شراكة مع اليابان – قسما من فعاليات دورة الألعاب الأولمبية لعام ١٩٨٨ منعت مطاعمها من تقديم لحوم الكلاب، تفاديا لغضب واستنكار الجماعات الأجنبية المدافعة عن حقوق الحيوان، وأيضاً حفاظاً على سمعة البلاد، ومنعا لحدوث اشمئزاز في أوساط الزوار الأجانب من المطبخ الكوري، خصوصاً وأن الكوريين عُرف عنهم تحبيذهم شراء الكلب حياً، والقيام بقتله بأنفسهم من بعد تعذيبه بضربه ضرباً مبرحاً بالعصا، قبل سلخه، وذلك لإعتقادهم بأن أكل لحوم الكلاب المعذبة تقويهم جنسياً.

أما القطط، فعلى الرغم من أنها تعامل أيضا معاملة شرسة من قبل الكوريين الذين يصطادونها، ويضربونها داخل أكياس محكمة الإغلاق، قبل أن يسلقونها وهي حية في قدور ضغط كبيرة، فإنها لا تؤكل وإنما تطبخ فقط بهدف استخراج بعض الأدوية الشعبية منها.

ونختتم بمقولة "أن للناس في ما يأكلون مذاهب".. فإذا كانت البطون الآسيوية تعشق تناول الأطباق التي سردناها دون أدنى درجة من الاشمئزاز، فإنها قد تأنف من بعض أطباقنا بالقدر نفسه الذي نأنف نحن من أطباقها.